

## ملخص التعاليق على مشروع قانون إعداد التراب الوطني

ملاحظات	الجواب	القرار	التعليقات المقترحة	المادة	هوية المقترح
	<p>تبقى ملاحظات وجيهة بحكم أنها تشكل على نحو مشابه، مضمين وثيقتين استراتيجيتين تشكلان أساسا، إحدى مرجعات سياسة إعداد التراب الوطني وهما الوثائق والتصميم الوطنيين لإعداد التراب الوطني. كما أن هذا المشروع يأتي في ظرفية متميزة ( دستور جديد، مجلس إصلاحي، جهوية متقدمة..).</p> <p>بحيث أن مسألة تهيئة وتنمية المجال أضحت شائعا متقاسما بين الدولة والجماعات الترابية، بل وبمسرة التصميم الجهوي لإعداد التراب باعتباره أداة استراتيجية للتخطيط الجهوي ورصد أفق التنمية المتضامنة.</p> <p>كما أن المقترحات طيه، سوف تشكل صلب التوجهات والانشغالات كل من الوثائق والأجهزة المقترحة التي سيعد لها دور تحديد الرهانات المستقبلية بعد تشخيص مفصل للإكراهات والإمكانيات لكل النطاقات.</p>	مقبول	<p>ملاحظات حول مشروع قانون إعداد التراب الوطني 1- يجب إعادة النظر في مفهوم و أهداف سياسة إعداد التراب الوطني على اعتبار أن سياسة إعداد التراب الوطني تعني بالدرجة الأولى تدخل الدولة و يتشاور مع الجماعات المحلية و المجتمع المدني لتنظيم المجال الجغرافي من خلال الإعداد الفلاحي و التهيؤين الصناعية و الحضرية. 2- عدم تحديد الهدف الاستراتيجي و الأهم و المنمثل في إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و السكان و تقليص الفوارق الجهوية و تحقيق التنمية الاقتصادية و البشريتين المستدامة. 3- عدم تصنيف الاختيارات الكبرى سياسة إعداد التراب الوطني و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: - الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي، - ربط السياسة الحضرية بالأطر الشمولي لإعداد التراب الوطني، - صيانة و تدبير الموارد الطبيعية و المحافظة على التراث الثقافي، - تكوين و تاهول الموارد البشرية. 4- عدم تحديد التوجهات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني و التي تعتبر رهانات مستقبلية و المنمثلة في ما يلي: - المحافظة على الموارد و التضامن المجالي في المناطق الجبلية، - تحقيق الامن الغذائي و تحديات الإفتتاح في المناطق المسقية، - تدعيم البعد الأورو متوسطي في الأقاليم الشمالية، - تحقيق الاندماج الجهوي و تدبير المجالات الهشة و ذات الاقتصاد الضعيف في المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية، - تحديث التدبير و تاهول المستثمر و الموارد الأقطاب الجهوية و المدن المتوسطة و الصغيرة".</p>		موطن أول
	<p>En effet, la conservation du patrimoine est aussi, parmi les préoccupations prioritaires de la politique de l'aménagement du territoire. Et justement, à travers les documents de planification proposés dans ce texte, cette question sera traitée d'une manière qui concilie entre l'impulsion du développement local (surtout le tourisme culturel) et la préservation du patrimoine en tant que mémoire collective de la population objet de toutes les politiques publiques.</p>	مقبول	<p>« Le projet de loi est intéressant. Cependant, il semble s'appuyer sur les ressources naturelles à mobiliser pour valoriser les territoires mais pas sur les ressources culturelles, notamment le patrimoine, pour permettre aux citoyens de disposer d'un ancrage dans leur pays à travers des lieux de mémoire, des sites protégés quelle que soit leur échelle. La préservation de ce patrimoine peut permettre la création de musées, de centres d'interprétation qui autorisent des emplois et des rentrées pour les collectivités territoriales grâce au tourisme ».</p>		موطن ثاني